ملاحظة: جميع الحقوق محفوظة للأستاذ المادة لا يجوز طباعة هذه المحاضرات

جامعة ديالي/ كلية التربية الاساسية /قسم التاريخ

اسم المادة: تاريخ اوروبا في القرن العشرين

المرحلة الثالثة

استاذ المادة: م. احمد محمد جاسم

عنوان المحاضرة الثالثة عشر: المشكلة القبرصية وأثرها على الصعيد الأوروبّي

إذا أردنا أن نعيد أسباب هذه المشكلة إلى صراعات عرقية أو أثنية أو دينية لا نكون بعيدين عن الصواب ،من هنا كانت دراستنا لهذه المشكلة كونها هي التي تنقل لنا الصورة الواضحة عن صراعات العالم المعاصر.

قبرص جزيرة تبلغ مساحتها ٩٢٥١ كم٢ يشكل أغلب سكانها من القبارصة اليونانيين والأتراك ويضاف لهم الطوائف الارمنية والمارونية واللاتينية ، في العام ١٥٧١ فتحها الأتراك خلال حكم السلطان سليم الثاني ١٥٦٦ - ١٥٧٤ ، ولقد ظل العثمانيون يسيطرون عليها حتى تم التخلي عنها بموجب اتفاقية عقدت بين البريطانيين والعثمانيين في ٤ حزيران المتخلي عظل البريطانيا في ٥ تشرين الثاني ١٨٧٨، وظل البريطانيا في ٥ تشرين الثاني المتعمرة التاج.

أولاً: بدايات المشكلة

إنّ السبب الرئيسي لهذه المشكلة يعود إلى الصراع الطائفي في هذه الجزيرة الذي أصبح على أشده في العام ١٩٤٧ عندما تقدم ملك اليونان بعرض إلى بريطانيا من أجل إقامة اتحاد بين اليونان وقبرص، لكن بريطانيا رفضت الاقتراح، وفي العام ١٩٥٠ جاء مكاريوس الثالث زعيم أساقفة القبارصة اليونانيين الذين عدوه زعيمهم الديني والسياسي ليؤكد إن ٩٥% من القبارصة اليونانيين يؤيدون الاتحاد مع اليونان، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تأسست منظمات سرية ومن أشهر ها المنظمة الوطنية للمقاتلين القبارصة المعروفة اختصاراً بـ أيوكا للكفاح من أجل الانضمام إلى اليونان وطالبوا إلى اليونان وعلى أثر ذلك أظهر القبارصة الأتراك معارضتهم للانضمام إلى اليونان وطالبوا بتقسيم الجزيرة بينهم وبين القبارصة اليونانيين باعتبارهم يمثلون حوالي ٢٠% من مجموع السكان في الجزيرة، بدأت هذه المشكلة بالتطور بشكل خطير في صيف عام ١٩٥٨ عندما حصلت اشتباكات خطيرة بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك حيث إن اليونان كانت تهدف إلى ضم الجزيرة إليها بينما كانت تركيا تطالب بتقسيم الجزيرة ، الأمر الذي دفع رئيس وزراء ضم الجزيرة إليها بينما كانت تركيا تطالب بتقسيم الجزيرة ، الأمر الذي دفع رئيس وزراء بريطانيا ماكميلان إلى ضرورة أيجاد حل للمشكلة القبرصية ، فتقدم بمشروع يرمي لإبقاء بريطانيا ماكميلان إلى ضرورة أيجاد حل للمشكلة القبرصية ، فتقدم بمشروع يرمي لإبقاء

السيطرة البريطانية على الجزيرة لمدة ٧ سنوات وتشكيل مجلس تنفيذي يرأسه الحاكم البريطاني ويعاونه ٦ وزراء ٤ من القبارصة اليونانيين و٢ من القبارصة الأتراك ويكون هناك مجلسان منفصلان الأول للأغلبية القبارصة اليونانيين والأخر للقبارصة الأتراك ويهتم كل مجلس بشؤون طائفته الكن هذا المشروع فشل بسب رفضه من قبل مكاريوس زعيم القبارصة اليونانيين فضلاً إن البونان رفضت هذا المشروع مفضلة عرض هذه المشكلة على الأمم المتحدة وعند عرضها رأت المنظمة الدولية ضرورة بذل الجهود من أجل الوصول إلى حل سلمي للمشكلة يتماشى مع أهدافها وميثاقها ، وفي كانون الأول ١٩٥٨ قررت الولايات المتحدة الأمريكية التدخل للوصول إلى تقارب تركي يوناني خوفاً على مستقبل حلف شمال الأطلسي ، فجرت عدة اتصالات بين مختلف الأطراف القبرصية والدولية على أساس فكرتين أساسيتين هما الأولى نصت على عدم اتحاد الجزيرة مع اليونان وثانية نصت على عدم تقسيم الجزيرة بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك وعلى أثر ذلك توصل الجميع إلى اتفاقيتي زيورخ ولندن وقعتا في شباط ١٩٥٩، وفي الأتراك وعلى أثر ذلك توصل الجميع إلى اتفاقيتي زيورخ ولندن وقعتا في شباط ١٩٥٩، وفي الأتراك وعلى أثر ذلك توصل الجميع إلى اتفاقيتي زيورة ولندن وقعتا في شباط ١٩٥٩، وفي الأتراك وعلى أثر ذلك توصل الجميع إلى اتفاقي يؤسس الجمهورية القبرصية واتفقت على :

١- تقسيم الوظائف الحكومية بين العنصرين المقيمين في الجزيرة .

٢- البقاء على القواعد العسكرية البريطانية في الجزيرة.

٣- توقيع معاهدة بين كل من اليونان وتركيا وبريطانيا مع جمهورية قبرص الجديدة لتنظيم العلاقات بين الأطراف كافة .

٤ ـ وقد اتفق الجميع على فترة انتقالية لا تزيد عن عام واحد لميلاد الجمهورية الجديدة بعد التوقيع على هذا الاتفاق.

لم تستطع بريطانيا رفض هذا الاتفاق ، وفعلاً وفي ١٦ آب عام ١٩٦٠ أعلن عن ولادة جمهورية قبرص واستلم الأسقف مكاريوس سلطاته كأول رئيس للجمهورية وتم التوقيع على معاهدة الضمان بين قبرص من جهة وتركيا واليونان وبريطانيا من جهة أخرى ، وانضمت جمهورية قبرص إلى الأمم المتحدة وكذلك إلى مجموعة منظمة دول الكومنولث البريطاني ، واعتبرت تركيا معاهدة الضمان هي الأساس الملائم والسليم لتنظيم العلاقة بين الطائفتين التركية واليونانية ، كون إن المادة الأولى من المعاهدة نصت على احترام استقلال الجمهورية وعدم السماح لها بالاتحاد مع دولة أخرى أو تقسيم الجزيرة ، كما نصت المعاهدة على وجود جماعتين في قبرص هما :

١. الجماعة اليونانية التي تضم القبار صنة الذين هم من أصل يوناني ويعتنقون الديانة الأرثوذكسية.

٢ الجماعة التركية التي تضم القبارصة الذين هم من أصل تركي ويعتنقون الدين الإسلامي.

كما نصت على انتخاب رئيس الجمهورية من الجماعة الأولى وأن يكون نائبه من الجماعة الثانية وينتخب الرئيس ٧ وزراء من جماعته وينتخب نائبه ٣ وزراء من جماعته ، وتمثلت السلطة التشريعية (البرلمان) من ٥٠ عضواً ينتخب ٧٠% منه من القبارصة اليونانيين و٣٠% من القبارصة الأتراك ويتولى رئاسة المجلس قبرصي يوناني ويكون نائبه من القبارصة الأتراك ، كما أكدت المعاهدة على إن كل من بريطانيا وتركيا واليونان تضمن سلامة واستقلال الجمهورية الجديدة.

موقف القبارصة اليونانيين من معاهدة الضمان لعام ١٩٦٠

رأى هؤلاء إن هذه المعاهدة مجحفة بحقهم وإنها تميل لمصلحة القبارصة الأتراك ، فبالرغم من إن الأخيرين لم يتجاوزوا ٢٠% من مجموع السكان إلا إنهم حصلوا على نسبة أكبر من حجمهم وهي نيابة رئاسة الجمهورية الذي يحق له الاعتراض على أي قانون أي مثل صلاحيات رئيس الجمهورية ونالوا كذلك ٣٠% من المقاعد النيابية وكذلك نفس هذه النسبة في الوظائف المدنية بل إن تمثيلهم في الجيش والشرطة يصل إلى حوالي ٤٠% فيرى القبارصة اليونانيون بأن هذه المعاهدة فرضت عليهم بالتالي من حقهم مناقشتها ، وقد عبر مكاريوس عن انتقاده لهذه المعاهدة ورغبته بأن يقوم الشعب القبرصى بتعديلها بما يتطابق وإرادته .

موقف القبارصة الأتراك من معاهدة الضمان لعام ١٩٦٠

عد هؤلاء إن هذه المعاهدة هي الأساس الملائم لأي تحرك أو رسم سياسة مستقبلية لقبرص ، وإن أي تسوية في المستقبل يجب أن تعتمد عليها وقد نصت الاتفاقية على إن أي اتحاد كلي أو جزئي لقبرص مع أي دولة أخرى هو مرفوض كما إن تقسيمها مرفوض ، وبالتالي يعتقد القبارصة الأتراك إن مهمتهم هي المطالبة بتقسيم قبرص عندما يطالب أو يقوم القبارصة اليونانيين بالاتحاد مع اليونان.

ثانيا: موقف الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا من المشكلة القبرصية

في عام ١٩٦٠ طالب الرئيس مكاريوس بتعديل الدستور لجعله يتناسب مع الاتحاد مع اليونان، ردت تركيا على هذه المطالبة بأنها سوف تقوم بحماية الأتراك في قبرص ، واقترح رئيس وزراء تركيا عصمت أينونو إنشاء نظام فيدرالي لقبرص لكن القبارصة اليونانيون رفضوا ذلك لرغبتهم بالانضمام إلى اليونان وكان موقف حلف شمال الأطلسي الذي كانت كل من تركيا واليونان عضوين فيه هو الدعوة إلى العودة إلى الأمم المتحدة لأن هذا الخلاف القائم بينهما يضع الحلف في موقف خطير ، وفي شباط ١٩٦٤ أرسل الرئيس الأمريكي جونسون مبعوثه إلى أنقرة العاصمة التركية الذي أعلن إن الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد وجهة نظر اليونان في قبرص وإنها تقترح ترحيل سكان قبرص الأتراك من قبرص للحفاظ على السلم والأمن في البحر الابيض

المتوسط، هذه السياسة رفضتها تركيا وأعلن رئيس وزرائها أينونو في آذار ١٩٦٤ أثناء زيارته إلى واشنطن عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية بأن الطرفين يؤيدان جهود الأمم المتحدة بنشر السلام في قبرص في الوقت الذي أرسل الرئيس جونسون مبعوثه إلى اليونان مقترحاً اتحاد قبرص مع اليونان على أن تتخلى اليونان لتركيا عن جزر الدوديكانيز ويتم ترحيل القبارصة الأتراك إلى هذه الجزر بعد تعويضهم في منتصف آذار ١٩٦٤، وفي هذه الأثناء تجددت الاشتباكات في قبرص بين الطائفتين وأعلن مجلس حلف شمال الأطلسي بأنه لن يتدخل في الموضوع لأنه متروك للأمم المتحدة.

وفي أواخر شهر آذار من العام نفسه استدعى البرلمان القبرصي الحرس الوطني للخدمة والذي يميل غالبيته لليونان فرفض نائب الرئيس القبرصي هذا القرار مما دفع الرئيس مكاريوس بأن يقول أن الدستور لم يعد موجوداً وأن منصب نائب الرئيس المخصص للقبارصة الأتراك قد الغي فكانت ردة فعل تركيا أن أعلن رئيس وزرائها بأن بلاده سوف تحمي القبارصة الأتراك وان قرار استدعاء الحرس الوطني غير شرعي لأن نتائجه مناقضة لمعاهدة الضمان ، أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد أعلنت أنها ستعمل للحد من وقوع حرب بين دولتين تابعتين لحلف شمال الأطلسي فبعثت برسالة إلى تركيا تلفت نظرها إلى وجوب التزامها بحلف شمال الأطلسي وان تدخل تركيا العسكري في قبرص دون موافقة دول الحلف سيؤدي إلى امتناع هذه الدول عن الدفاع عن تركيا لاسيّما إذا تدخل الاتحاد السوفييتي فكان الرد التركي إن ميثاق حلف شمال الأطلسي ينص على انه إذا تعرضت دولة من دول الحلف للعدوان فإن الحلف سيكون مسؤولاً عن رد هذا العدوان ، بل إن رئيس وزراء تركيا أينونو وصف الولايات المتحدة الأمريكية بأنها دولة لا ترغب في اتخاذ إجراء يساعد على حل المشكلة القبرصية ، في الحقيقة إن الولايات المتحدة الأمريكية سعت إلى إيجاد توازن عسكري في المنطقة لمنع قيام أي عدوان وقد نجحت الولايات المتحدة في منع قيام أي تصادم في المنطقة .

وفي نيسان ١٩٦٧ وقع انقلاب عسكري في اليونان بقيادة جورج بابادوبولس ، كان من آثاره في قبرص إن قادة الانقلاب اتبعوا سياسة حصر المشكلة القبرصية في أضيق نطاق ولاسيّما إن الانقلابين في اليونان كان هدفهم الأول تقوية نفوذهم في اليونان وبالتالي هدأت فكرة اتحاد قبرص مع اليونان ، بل إن اجتماعاً عقده مسؤولو الانقلاب مع الزعماء الأتراك على الحدود التركية اليونانية لبحث المشكلة ، ووافق الجانب اليوناني على مقترحات الجانب التركي الذي أصر على تنفيذ معاهدة الضمان التي لا يمكن تغيير ها إلا بالرجوع إلى بريطانيا واليونان وتركيا.

انقلاب عام ۱۹۷٤

توترت العلاقة بين اليونان والقبارصة اليونانيين بل إن الكنيسة اليونانية ضغطت كي تخلع الأسقف مكاريوس من منصبه الديني الذي يتعارض مع الكنيسة ، وإزاء تصلب مكاريوس تم في

صباح يوم ١٥ تموز ١٩٧٤ انقلاب في قبرص ضد الرئيس الأسقف مكاريوس الذي لجأ إلى إحدى القواعد العسكرية البريطانية في قبرص وغادر البلاد إلى مالطا.

أعلن قادة الانقلاب القبرصي إن هدفهم هو وحدة سكان البلاد والبحث بالطرق السلمية عن حل مشكلاتها بالتقليل من الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية بعد تقوية علاقاتها مع اليونان ، وان قادة الانقلاب اظهروا هوياتهم بتعينهم رئيساً للبلاد نيكولاس سامسون وهو صحفي من منظمة ايوكا المتطرفة التي تطالب بانضمام قبرص لليونان.

ثالثاً: الغزو التركى لقبرص

أدركت تركيا إن بسكوتها عن الحركة الانقلابية ذات الميول اليونانية في قبرص التي حدثت في ١٥ تموز ١٩٧٤ سيؤدي إلى شرعنتها مما يجعل القبارصة الأتراك يقعون في قبضة القبارصة اليونانيين الموالين لليونان وعلى أثر ذلك استغلت تركيا الانقلاب العسكري في قبرص ، وبعد عدة أيام وفي ٢٠ تموز من العام نفسه قامت تركيا بعملية إنزال قواتها في قبرص وبررت ذلك بالدفاع عن حقوق الطائفة التركية الموجودة فيها ، وقد لقى هذا التبرير تجاوباً من الشعب التركى فضلاً إن صمت الاتحاد السوفييتي وتفهمه للسياسة التركية جعل أكثرية الشعب التركي يقف إلى جانب هذه العملية لأن التقسيم أصبح الطريقة الوحيدة لحماية الأقلية التركية في قبرص وقد استندت تركيا في حقها للغزو على معاهدة الضمان التي تجيز لها العمل العسكري إذا ساءت الأوضاع في قبرص وتعرض استقلالها للخطر ، وبلغت عدد القوات التركية التي غزت قبرص ٢٠٠٠ جندي ولم تستطع الحكومة اليونانية حيال هذا الغزو إلا أن تستدعى الاحتياط وتعلن التعبئة العامة ، فتوترت العلاقة بين كل من تركيا واليونان وكادت أن تنشب حرب بينهما إلا أن اليونان أدركت إن الحرب ضد تركيا تدمير كامل للقوات اليونانية لاسيّما إن تعداد القوات التركية في قبرص قد وصل ٣٠ ألف جندي في الأيام الأولى من الغزو وكان هذا العدد يوازي ثلاثة أضعاف القوات اليونانية فقد تمكنت تركيا من السيطرة على ٤٠% من أراضي قبرص وتسببت بذلك بترحيل ١٦ ألف من القبارصة اليونانيين عن أراضيهم كما ترك حوالى ٤٠ ألف من القبارصة اليونانيين منازلهم التي استعملت كثكنات للجيش التركي.

الآثار الداخلية والإقليمية للغزو التركى لجزيرة قبرص

آثاره الداخلية: فبعد يومين للغزو استقال نيكولاس سامسون رئيس البلاد بعد إن حكم ٨ أيام فقط وعين رئيس البرلمان القبرصي كلاريدس رئيساً للبلاد والذي كان نائباً للأسقف مكاريوس وهو معتدل ويحظى باحترام الجالية التركية وكان أول عمل قام به هو الاجتماع برئيس القبارصة الأتراك رؤوف دنكتاش للوصول لحل للقضية القبرصية.

أثاره الإقليمية: فقد استقالت الحكومة العسكرية اليونانية بعد أَنْ فشلت في معالجة القضية القبرصية بل إن الحكومة العسكرية المستقيلة سلمت زمام الأمور إلى حكومة مدنية برئاسة كرمنليس رئيس الوزراء الأسبق والمنفي في باريس.

رابعاً: التحرك الدبلوماسي من أجل حل المشكلة القبرصية

لقد أدى تغير أنظمة الحكم في اليونان وقبرص إلى إمكانية حصول مفاوضات بين الجانب التركى واليوناني وقبلت أثينا وأنقرة التفاوض للوصول إلى حل للازمة بعد الضغوط الأوروبية والأمريكية عليهما ،وفي ٢٥ تموز ١٩٧٤ بدأ مؤتمر في جنيف بين وزراء خارجية بريطانيا وتركيا واليونان وهي الدول الثلاثة الموقعة على معاهدة الضمان وفي المؤتمر تقدم الجانب التركي بمشروع لاحترام وقف إطلاق النار ويقضي بإيجاد مناطق فاصلة ومنزوعة السلاح تشرف عليها الأمم المتحدة وأن تقوم الدول الثلاث المشاركة في المؤتمر بالإشراف على مطار نيقوسيا (العاصمة القبرصية) وأن يستعيد نائب رئيس الجمهورية القبرصي (تركي) صلاحياته وتبقى قبرص دولة ذات قوميتين وبالتالى تكون هناك إدارتان تتمتعان بالاستقلال الذاتي رفض الجانب اليوناني الاقتراح وفي النهاية توصل المؤتمرون إلى اتفاق يبقى قبرص مقسمة إلى أجل غير مسمى ويلزم تركيا بسحب جزء من قواتها ووقف إطلاق النار مما أدى إلى اشتداد الاشتباكات بين الأطراف المتنازعة وأدى الضغط الدولي إلى عقد مؤتمر في جنيف مرة ثانية في ٨ من آب ١٩٧٤ لكن أيضاً المؤتمر فشل بعد أن رفض القبارصة اليونانيون واليونان مقترحات تركيا التي نصت على إعطاء القبارصة الأتراك ستة أقاليم مستقلة داخل قبرص على أثر ذلك انفجر الوضع العسكري وتمكنت تركيا من السيطرة على نحو ٣٥% من مساحة قبرص ومرت حدودهم في داخل العاصمة نيقوسيا بما يعرف اثيلايا ، وانتقل الرئيس القبرصى كلاريدس ورجال دولته من نيقوسيا إلى مدينة ليماسول ، واعتبرت تركيا أنها بذلك قد نجحت في تحقيق أهدافها وبدأت وقف إطلاق النار بعد أن تم إرساء الحكومة القبرصية الاتحادية.

أما ردة الفعل اليونانية أمام هذه الهجرة فكانت هي انسحاب اليونان من الجناح العسكري لحلف شمال الأطلسي وإن بقيت في النشاطات السياسية للحلف ، وسادت بالتالي موجة من العداء باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية في الرأي العام اليوناني ، بل لقد رفضت الحكومة اليونانية دعوة وزير الخارجية الأمريكية هنري كيسنجر في تشرين الأول عام ١٩٧٤ لإجراء محادثات لإنهاء الأزمة القبرصية وعلى أثر ذلك انقسمت الجزيرة إلى شطرين شطر تركي تعترف به تركيا وآخر يوناني وظل الحال على ما هو عليه وتدخلت الأمم المتحدة لإرساء السلام في هذه الجزيرة المقسمة في عدة مرات وحتى يومنا هذا هناك مفاوضات بين الحين والأخرى لإعادة الوحدة إلى هذه الجزيرة.

المصادر

- ا) قحطان حميد كاظم و احمد محمد جاسم، تاريخ اوروبا في القرن العشرين من الحرب العالمية الاولى الى التدخل التركي في قبرص ،ديالى ،٥٠٠٠.
 - ٢) غسان العطية ، تركيا والمشكلة القبرصية ،اندن ،١٠٠١،
 - ٣). خالد متولى ، قبرص والعلاقات الدولية، مكتبة المتولى، القاهرة ،١٩٩٦،.
 - ٤) عمر عبد العزيز عمر و محمد علي القوزي ، دراسات في تاريخ اوروبا الحديث والمعاصر ٥٠ عبد العزيز عمر و محمد علي القوزي ، دراسات في تاريخ اوروبا الحديث والمعاصر ١٩٩٨.
 - ٥) رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين ،ج١، د.ت.
 - ۲) بيير رونوفن ،تاريخ القرن العشرين ۱۹۰۰_۱۹٤۸، ترجمة نور الدين حاطوم، دمشق ۱۹۵۸.
 ۱۹۵۹.
 - ٧) عبد العزيز نوار ، التاريخ المعاصر ، دار الفكر العربي، القاهرة ، ١٩٨٢.